

الفاعل بين السمات النحوية و التداولية في اللغة العربية

The subject between grammatical and pragmatic features in the Arabic language

وهيبة بوشليق *

جامعة محمد بوضياف (الجزائر)

ouahiba.bouchelig@univ-msila.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2022/03/13	<p>نتناول في هذا البحث أهم السمات النحوية والتداولية لعنصر الفاعل في اللغة العربية، وهو يهدف إلى إعطاء رؤية جديدة عن الفاعل من المنظور التداولي، ووجدنا أن درس الفاعل في النحو العربي غني بمظاهره التركيبية التي تستحق إعادة توصيفها في ظل الرؤية التداولية، ومنها موقعه كمسند إليه في المحتوى القضوي للفعل الكلامي، وأيضا وظيفته التداولية الإحالية من منظور جون سيرل والنحو الوظيفي، كأن يأتي على صورة الاسم المشترك، واسم العلم، والضمير، والمعرف، والمنكر، واسم إشارة، مقدما أو مؤخرا، مذكورا أو محذوفا، موصوفا محددا أو غير موصوف... الخ.</p> <p>وعليه، فالسمات النحوية التي يتميز بها الفاعل في العربية من شأنها أن تثري الدرس التداولي نظريا وتطبيقيا، وتفتح أفق التأويل النصي.</p>
تاريخ القبول: 2022/04/10	
الكلمات المفتاحية: ✓ الفاعل ✓ التداولية ✓ الإحالة	
Article info	Abstract :
Received 13/03/2022	<p><i>In this research, we discuss the most important grammatical and pragmatic features of the subject in the Arabic language, and it aims to give a new vision about the subject from the point of view of pragmatism. And we found that the subject's lesson in Arabic grammar is rich in its structural aspects that deserve to be re-described in light of the pragmatic vision. And we mention among them, his position as a grammatical subject in the propositional content of the speech act, And also his pragmatic referral function from the perspective of John Searle and functional grammar, he grammatical subject in Arabic comes in the form of a common noun, a proper noun, a demonstrative, a definite description, advanced name, late name, deleted name, a definite noun... etc</i></p> <p><i>Accordingly, the grammatical features that characterize the grammatical subject in Arabic would enrich the pragmatic lesson in theory and practice, and open the horizons of textual interpretation.</i></p>
Accepted 10/04/2022	
Keywords: ✓ subject: ✓ pragmatic: ✓ reference:	

. مقدمة

للتداولية إجراءات تطبيقية كثيرة، تتداخل مع علمي النحو والبلاغة، فهما علمان يضبطان للتواصل اللغوي رسالته الكلامية حتى تؤدي على أكمل وجه، ويتحقق التوافق بين مظاهره الاستعمالية والقوانين النحوية البلاغية. و تعدّ في اللغة العربية قاعدة انتحاء سمت العرب في كلامها شرطا ضروريا لتحقيق الفصاحة اللغوية أثناء التواصل. وكنموذج عن ذلك، الظواهر التركيبية التواصلية التي يأتي عليها "الفاعل"، فلمعاني الفاعلية أداءات متنوعة تنوع المقامات والسياقات، منها ما يتعلق بالوضع اللغوي، ومنها ما يتعلق بالاستعمال الفعلي، وهذا مرتبط بأشد الارتباط بالدرس التداولي، فما هي أهم السمات التداولية لمعنى الفاعلية (الفاعل)، في العربية. وكيف تخرج أداءاته وتتحقق من الوضع اللغوي إلى الاستعمال الفعلي؟ الفرضية: التداولية علم استعمال اللغة، وللفاعل مظاهر تركيبية تخضع للسياق، وعليه فهو يتسم بسمات تداولية. أهداف البحث: دراسة الظواهر التركيبية للفاعل من المنظور التداولي، وإبراز أهميتها في تحليل النصوص وتأويلها. منهجية البحث: العمل على وصف السمات النحوية العامة للفاعل في العربية، ثم إعادة توصيف تلك السمات من المنظور التداولي، وإبراز أهمية هذا التوصيف؛ من خلال تحليل السمات التداولية للعلامة الإعرابية و للعلاقة الإسنادية، والوظيفة الإحالية التي يؤديها الفاعل بصورة المتنوعة.

1- السمات النحوية للفاعل في اللغة العربية

1-1- تعريف الفاعل:

أ- لغة: الفاعل من فَعَلَ، وقد جاء في لسان العرب: «فَعَلَ الفَعْلُ: كناية عن كل عمل متعدّ أو غير متعدّ، فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا وفِعْلًا...» وقال المبرد: الفَعَالُ يكون في المدح والذمّ، قال وهو ملخّص لفاعل واحد...¹، وجاء في المعجم الوسيط: «الفاعل العامل، والقادر، والنَجَار، وفي اصطلاح النحاة اسم أُسند إليه فعل أصليّ الصيغة أو شبه فعل متقدّم عليه، الفاعلية وصف كل ما هو فاعل»². وهو أيضا من أوجد الفعل.

ب- الفاعل اصطلاحا:

الفاعل هو: «ما أُسند الفعل إليه، أو شبهه، وقُدِّم عليه من جهة قيامه به، مثل: قام زيد، وزيد قائم أبوه»³. وعند النحاة ينسب إليه مصطلح "الفاعلية"، و علامة الرفع تسمى "علم الفاعلية"⁴، وينسب أيضا إلى المبتدأ والخبر على أساس العلامة الجامعة بينهما وبين الفاعل والتي هي الرفع، إلا أن الفاعل هو الأصل⁵.

ف"الفاعلية" هي الوظيفة النحوية لعنصر "الفاعل" الذي هو "المسند إليه" في الجملة الفعلية، ونُسب إليه هذا المصطلح، لأنّه هو الذي يقوم بالفعل، أي صدر منه الحدث، وشرط أدائه هذه الوظيفة، ووسمه بهذه الصفة أن يكون في جملة فعلية، يتصدرها "فعل"، تربط بينه وبين هذا "الفعل" علاقة معنوية هي علاقة الإسناد، يكون فيها الفاعل اسما يؤدي معنى الفاعلية، وقولنا "اسما"، لأنّ هذا ما نصّت عليه كتب النحاة، فالذي يؤدي معاني النحو هو الاسم⁶، وهذا ما يفهم من تعريف الإعراب عند ابن جني: «الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ».

1-2- السمات النحوية للفاعل:

جعلته النحاة من المرفوعات، وهي ما اشتمل على علم الفاعلية وتكون عمدة الكلام⁷، وعلم الفاعلية: الضمّ والألف والواو⁸، وفضّل رضي الدين مصطلح "علم العمدة"⁹، ويفهم من معنى الفاعلية أيضا الإحالة «إلى العلاقة بالفعل كما يحيل إلى المفعولية، وهي مقابله اللغوي»¹⁰، وأنها تتخصّص بعلامة إعرابية مغايرة للعلامة الإعرابية التي اختصّت بها معاني أخرى كالمفعولية، والإضافة، وهذه العلامة هي علامة الرفع، فالفاعل اسم مرفوع بعامل هو الفعل.

والفعل أبعد أثرا من أن يكون مجرد عامل لفظي يحدث الرفع، فهو طرف منشئ لعلاقة تركيبية معنوية هي علاقة الإسناد، يتم إنشاؤها بمجرد حصول الحدث إثباتا أو نفيا مثل: قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَابِ رَجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ﴾¹¹، وقوله أيضا: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾¹²

وقد عبّر سيبويه عن علاقة الإسناد بقوله: «لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا»¹³، وعن قضية العمل الإعرابي في هذه العلاقة، وأن الفعل عامل في رفع الفاعل، يقول سيبويه: «فعبد الله» ارتفع ههنا كما ارتفع في "ذهب"، وشغلت "ضرب" به كما شغلت به "ذهب".¹⁴

ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن "للفاعل" الخصائص النحوية "التركيبية" الآتية:

- (1) يكون اسما، وهذا هو الأصل، وقد تتفرع عن ذلك صور أخرى.
- (2) علامة الإعراب فيه هي علامة الرفع.
- (3) العامل فيه هو الفعل.
- (4) رتبته أن يأتي متأخرا عن الفعل.
- (5) الفعل فيه مبني للمعلوم يكون لازما، فتأتي الجملة الفعلية في صورة: فعل + فاعل. وقد يكون الفعل متعديا، فتأتي الجملة في صورة: فعل + فاعل + مفعول به.
- (6) العلاقة المعنوية الحاصلة من تركيبه في جملة فعلية، هي علاقة الإسناد.
- (7) وظيفته التركيبية في هذه العلاقة هي وظيفة "الفاعلية".

وبناء، على نظرية تظافر القرائن "لتمام حسن"، يمكن تحديد الفاعل إذا توافرت فيه: قرينة الصيغة، وقرينة الإعراب، وقرينة الرتبة، وقرينة الإسناد، فالقرائن الثلاثة الأولى هي قرائن لفظية شكلية، أما قرينة الإسناد فهي قرينة معنوية دلالية¹⁵، أي أن للفاعل خصائص شكلية وأخرى معنوية.

ونشير هنا، إلى أن الخصائص النحوية "للفاعل" تخص ما سمي "بالوضع اللغوي"، لفظية كانت أم معنوية، أما ما يخص استعمال "الفاعل" أثناء الأداء الفعلي للكلام، فإنه يكتسي عدة خصائص استعمالية، أي سمات تداولية، وقد أشار إليها النحاة في كتبهم، ومنها ما ذكره البلاغيون، ومنها ما هو مستجد جده نظريات الخطاب، وهذه السمات الجديدة، تكمن جذورها في نوعية الإجراءات التداولية مفهوما ومصطلحا، وليس المقصود منها أداءات جديدة للفاعل لم تكن موجودة من قبل، ذلك أن التصرف الأدائي للفاعل وما يتعلّق به من ظواهر لغوية، قارئ ثابت استعماله في العربية، ينتهي إلى ما أسماه "ابن جني" "الفصاحة"¹⁶ والجدير بنا هنا في هذا المبحث، هو إخضاع مظاهر هذه الفصاحة للإجراءات التطبيقية التداولية، ونخص بالذكر ما يتعلّق بالفاعل من مظاهر فصيحة هي من قبيل الوصف التداولي، فما هي السمات التداولية "للفاعل"؟، وما هي الإجراءات التطبيقية التداولية، التي يمكن أن يخضع لها "درس الفاعل استعماليا"؟.

1- السمات التداولية للفاعل

1-1- السمات التداولية المتعلقة بعلامته الإعرابية (الرفع):

قدّم النحاة تفسيرات وتعليقات لرفع الفاعل، وهي تفسيرات نابعة من قوانين الاستعمال اللغوي، ولم ينظروا إليها نظرة سطحية تتعلّق بالوضع اللغوي فقط، ومن هؤلاء السّيرافي في شرح "الكتاب"، معلّلا بقوله: «إن الفاعل واحد والمفعول جماعة»¹⁷، أي أن الفاعل أقل من المفعول في الاستعمال¹⁸، «فكثر المفعولون، فاختر لهم أخف الحركات، وجعل للفاعل، إذ كان واحدا، أقلها»¹⁹، فمصطلح "أخف، وثقل" لا يتمايزان إلا بالاستعمال الحقيقي لهما.

ومن التفسيرات أيضا، «أن الفاعل أول، لأن ترتيبه أن يكون بعد الفعل، (...) وكان مخرج الواو المأخوذة منها الضمة الشفتين، وهما أول المخارج، أعطي الأول للأول»²⁰، وتحقيق النطق بالحركات، وتحديد مواضعها النطقية، لا يتأتى إلا في رفع الفاعل، بضم الشفتين، ثم تليه المفاعيل المنصوبة بفتح الشفتين، وحركة الضم أسبق مخرجا من حركة الفتح. ويضيف الوراق سببا آخر لرفع الفاعل، أخذه عن "ابن الأنباري" في "أسرار العربية"، و"المبرد" في المقتضب²¹، وهو أن الفاعل استحقّ الرفع، لأنه أقوى من المفعول به، فهو محدث الفعل، فوجب أن يُعطى أقوى الحركات، وهو "الضم"، والمفعول كان أنقص فأعطي أضعفها²²، ويفهم هذا عند النظر في العلاقة الإسنادية، فركنهما هما الفعل والفاعل فقط، وباقي العلاقات فرع عنها، حتى أن بهذين العنصرين تتحقّق الفائدة من الخبر، وتنجز جملة يحسن السكون عندها، إذ هما متلازمان، وهذا ما يلاحظ في اللسانيات التركيبية الحديثة، فالباحثون لا يتحدثون عن فعل وحده كعنصر، أو الفاعل وحده، وإنما توضّح هذه العلاقة في ما يسمّونه "مركب فعلي"، وهذا المركب هو الأساس الأول في التركيب، أي "عمدة" وباقي المركبات فرع منها، أو "ممتدة". فما هي السمات التداولية لهذا المركب الفعلي أو العلاقة الإسنادية؟

2-2- السمات التداولية للعلاقة الإسنادية:

لعل من البحوث المستفيضة في تناول تداولية العلاقة الإسنادية، ما تطرق إليه الباحث التونسي "خالد ميلاد" في كتابه "الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية".

ولقد استهل طرحه لهذه القضية، بفكرة «الإسناد مفهوم نحوي دلالي مجرد يختزل الدلالة النحوية، ويتكهن بجميع أبنية الإنجاز المتصلة بالنشاط اللغوي»²³، والإسناد «هو من المقولات العامة الكونية التي يجد لها مكانا في جل اللغات الطبيعية، وذلك لاستجابتها لترتيب المعاني في الفكر»²⁴، وهذا الترتيب المجرد هو ترتيب عالمي في البنية الذهنية لبني البشر، فكل مسند إليه يحتاج إلى مسند، وكل مخبر عنه يحتاج إلى خبر وبلغة علماء المنطق، "الموضوع والمحمول".

وما يهمننا في هذا البحث هو الأداء الفعلية لهذه البنية ومظاهرها في النشاط اللغوي المستعمل فعلا، وكمثال عن ذلك الجملة الفعلية العربية "فعل + فاعل"، فهذه البنية تختزل أنواع الجمل الخبرية، والإنشائية، وقد تنبه إلى هذه المسألة "ابن هشام" في "المغني" قائلا: «والفعلية هي: التي صدرها فعل، كقام زيد وضرب اللّص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم»²⁵، وقوله أيضا: «مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف (...) ومن نحو: «أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت» فعلية»²⁶.

ونلاحظ هنا أن "ابن هشام" على إدراك تام ويقين، بالفرق بين نمط الجملة الفعلية "فعل + فاعل"، وأداءاتها المتنوعة أثناء الخطاب، فالبنية الأولى هي "البنية العميقة" وتموضعها في حيز "الكفاءة" أو "الكفاية"، أما البنى الأخرى المتعددة هي "البنية السطحية"، وتموضعها في "حيز" "الإنجاز"، والذي هو موضوع التداولية.

وقد نبّه غاردنر (Gardiner) إلى هذا الفرق منطلقا من التمييز بين اللسان والخطاب، وهذا شبيه بتمييز دي سوسير بين "اللسان والكلام"، وقد قسّم الجملة التي يبني عليها الخطاب في مستوى "الخطاب" (أي الاستعمال) إلى مسند ومسند إليه، أمّا في مستوى "اللسان"، فإنّ الكلمة هي وحدة اللسان.²⁷

وبحوث غاردنر هي بحوث في التداولية، وعليه فإن مصطلح "المسند والمسند إليه"، كقولنا "جاء زيد"، "فجاء" مسند و "زيد" مسند إليه، هو وصف لعلاقة إسنادية من المنظور التداولي، وهذه حالة من الحالات فقط، ففي نظره أن "الإسناد" يقوم على قول شيء ما عن شيء ما، فإنّه لنا أن نقول إنّ المسند إليه هو الشيء الذي تقول عنه شيء ما، وبعبارة أبسط إن المسند إليه هو الشيء الذي نتكلّم في شأنه والمسند هو الشيء الذي نقوله في شأنه»²⁸، وعليه فإنّه «كل كلمة، ما إن تختار، لتعيين موضوع

مخصوص، هي بوجه من الوجوه مسند بما أنه إذا عينت الكلمة شيئاً، فإنها تقول عنه شيئاً ما»²⁹، ومن الأمثلة على ذلك: يسير زيد بسرعة، فكلمة "سرعة" هي "مسند" إلى المسند إليه "حالة الأشياء التي تمثلها الكلمات "يسير زيد".
ومن "المسند" أيضاً، ما يعبر عن قصد المتكلم، والتعبير عن شعوره، وهذ في صميم التداولية، كقولنا: "مريمٌ جميلةٌ أو هذه الغرفة فظيعة!" بنبرة صوت خاصة "بالمسند".

وحسب "غاردرنر"، فإن الجملة الخطابية، والتي أساسها مكونان: المسند والمسند إليه، يمكن أن تؤدي في أربعة أنماط رئيسية: وهي الجملة الخبرية والاستفهامية، والطلبية، والتعجبية³⁰، وفي تمييزه بين ما هو خبري وغير خبري، لجأ إلى قاعدة "الصدق والكذب"، وهي نفس القاعدة التي على أساسها اعتمد في تصنيف "الأفعال الكلامية"، ولا يمكن تطبيقها في هذا التصنيف إلا بمراعاة قصد المتكلم، وهو نفسه منحنى "غاردرنر".

وبالإسقاط التداولي على العلاقة الإسنادية التي تحوي معنى "الفاعلية" في العربية، نجد أن الجملة الفعلية تضم أفعالاً كلامية متعددة تخضع لقصدية المتكلم، وسياق الخطاب، فمنهما الجملة الاستفهامية، والأمرية، والتعجبية، والخبرية... الخ. ولا يخفنا علينا في هذا المقام، أن البلاغيين قدموا تقسيماً رائعاً للجملة العربية، ووظفتها الخطابية الخاضعة لقصدية المتكلم من جهة، ولسياق الخطاب من جهة أخرى.

3-2- الفاعل ونظرية الأفعال الكلامية في نظام الخطاب العربي:

ترتبط الأفعال الكلامية بممارسة الكلام ممارسة فعلية وفق ما يقتضيه الخطاب، وقصدية المتكلم، ومن ثم فـ «الفعل الكلامي "يراد به الإنجاز، الذي يؤديه المتكلم بمجرد تلفظه بملفوظات معينة، ومن أمثلته: الأمر، والنهي، والوعد، والسؤال، والتعيين، والإقالة، والتعزية، والتهنئة...»³¹.

لذا، فالتداوليون لا ينظرون إلى اللغة على أنها مجرد وسيلة للوصف والإخبار، بل هي: «أداء لبناء العالم والتأثير فيه»³². ولا شك في أن هذه الرسالة البنائية التأثيرية لا تتم إلا بتوافر عناصر الخطاب، وعلى رأسها المرسل، والمرسل إليه، فهما العنصران الفاعلان والمؤثران في كيفية توجيه الخطاب، من حيث الوظيفة الإعرابية عن المقاصد والمعاني، فالفاعل في النظرية التداولية، أبعد من أن يقصد به العنصر النحوي الذي يصدر الفعل، أو الذي يقوم به، لأننا أثناء إنتاج الخطاب نجد أنفسنا أمام فاعل حقيقي وهو "المتكلم" أو "المعرب المنشئ لعلاقة الإسناد، وأفعالها الكلامية المتنوعة.
وفي تأكيد هذا القول يقول خالد ميلاد: «والإسناد بعد ذلك كله سواء أكان صادراً عن اعتقاد أو إرادة معنى أول دلالي نحوي مجرد ينشئه المتكلم الواضع ليعرب بواسطته عن اعتقاداته وإراداته»³³، وفي رأيه أن التلوينات مستدلاً بشواهد:

- (1) هذا زيد، هو بمنزلة قولك: (1) - هذا كائن زيد.
- (2) ليس هذا زيد، وهو بمنزلة قولك: (2) هذا ليس كائنا زيدا.
- (3) أهذا زيد؟ مستفهماً، فكأنك قلت: أخبرني أهو زيد أم لا.

ففي المثالين الأول والثاني هي إشارة إلى مفهوم الاعتقاد المولد للأخبار الدالة على يقين قد علمه المتكلم، وإما ليستخبر، ويسترشد، يريد بذلك تحصيل اليقين، كما هو الشأن في المثال الثالث، وهذا على حسب رأي سيبويه³⁴.
من خلال كلام "سيبويه" ندرك أن العلماء القدامى كانوا على يقين أن المتكلم هو الفاعل الحقيقي في إنشاء الأفعال الكلامية، وتحصيل المعاني والمقاصد، أما "الفاعل" كوظيفة نحوية إعرابية، وغيره من الألفاظ التي عدت عوامل إعرابية، هي آلات لفظية فقط، ومحلات قارة ثابتة لعلاقات لفظية في نظام اللغة.

وقد أقرّ ابن جني هذه الحقيقة بقوله: «فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل مع الرفع والنصب، والجر والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره، وإنّما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ...»³⁵.

ومن نتائج استنطاق النظرية التراثية اللغوية أن «الفعل آلة المتكلم والفاعل محل قار معمول الآلة وإن اختلفت الأعمال إثباتاً أو نفيًا أو استفهاماً...»³⁶، كما في الأمثلة الآتية:

- (1) قرأت الكتاب.
- (2) لم أقرأ الكتاب.
- (3) اقرأ الكتاب.
- (4) هل قرأت الكتاب؟

فالفاعل في هذه الأمثلة هو الآلة العاملة في رفع الفاعل، وهذا الرفع اقتضته الصناعة النحوية سواء صدر الفعل من الفاعل حقيقة أم لم يصدر.

وفي نظرية الفعل الكلامي عند "جون سيرل" (John R. Searle) يحتل الفاعل وظيفة الإحالة والحمل (الحمل)، من خلال الأمثلة الآتية:³⁷

- (1) يدخن زيد كثيراً.
- (2) هل يدخن زيد كثيراً.
- (3) زيد، دخن كثيراً.
- (4) عسى أن يدخن زيد ذلك كثيراً.

ففي الأمثلة السابقة، وعند إنجاز المتكلم لأحد من الأعمال اللغوية، فإنه ينجز عدداً من الأعمال الأخرى المشتركة، إذ أنه "يحيل" على شيء هو زيد، يذكره، ويعينه، ويحمل عليه عبارة (يُدخِّنُ)، فالجمل الأربعة السابقة تتضمن نفس الإحالة ونفس الحمل، وهاتان الوظيفتان جزء من عمل لغوي مختلف في كل عبارة. ونوع العمل الذي يؤديه هو ما يسمى بـ "العمل القضوي"، وأي عمل قضوي هو متضمن لأعمال متضمنة في القول، أي أن إنجاز أي عمل مضمّن في القول هو إنجاز فعلي لعمل قضوي وعمل قولي، أما بالنسبة للشكل النحوي الذي يأتي عليه العمل القضوي فهو عبارة عن أجزاء من الجملة، كمسانيد نحوية من أجل الجمل، وأسماء أعلام، وضمائر، وضروب أخرى من المركبات الاسمية من أجل الإحالة.³⁸

وبالإسقاط التداولي لكلام "جون سيرل" على وظيفة "الفاعل" في العربية، نستنتج ما يلي:

أ- أن الفعل مع الفاعل يشكلان ما يسمى بالجملة كما في الأمثلة السابقة. (يدخن زيد... الخ) (علاقة إسنادية).

ب- الفاعل عنصر محيل في الفعل الكلامي، أي أنه يعين ويفرد شيئاً ما.

ج- لوظيفة الإحالة الفاعلية صور شتى في العربية: اسم علم، مرف ضمير، نكرة...

د- الفعل الكلامي ينجزه المتكلم الحقيقي أما "الفاعل" فهو أداة من أدوات تحقيق الفعل فقط، يقوم المتكلم بتخييره اختياراً إجبارياً يفرضه النظام اللغوي وقوانينه، ويسند إليه الفعل ليشكل ما يسمى "بالحمل".

3- الفاعل والإحالة التداولية:

3-1- تعريف الإحالة:

أ- لغة: الإحالة في اللغة من أحال يُحيل، وأصله (حَوَّلَ)، وقد ذكر "ابن منظور" معان كثيرة تحملها مشتقات هذا الجذر، منها: الحوّل أي السنّة بأسرها، وحال عليه الحوَال والحوْل وحوؤلاً: أتى، وأحالت الدأْرُ وأحوَلتِ وحالت وحيل بها: أتى عليها أحوال، وأحال الله عليه الحوْلُ إحالَةً، ومنها الاستحالة: بمعنى الأعوجاج: قوْسٌ مُستحالة بها أعوجاج، والحوْل: الحيلة والقوّة، ورجل

حَوْلَ، أي بصير بتحويل الأمور، والمُحال من الكلام ما عُدِّلَ به عن وجهه، وكلام مستحيل أي مُحال، وأحلتُ الكلام إحالة إذا أفسدته، وحولَ حالًا، أيضا بمعنى التحوّل أي التنقّل من موضع إلى موضع آخر...³⁹، وعليه، فأقرب معنى لغويّ للمصطلح اللسانيّ هو معنى التحوّل وتحويل الأمور والكلام إلى غير وجهته، وهو ما يتناسب وإجراء تأويل النصوص.

ب- اصطلاحا:

مفهوم الإحالة مفهوم قديم، يرجع إلى الفكر الفلسفي، حيث ارتبط الحديث عنها بتفسير علاقة المسمّيات بما تحيل عليه في العالم الخارجي، وهو يتقاطع مع ما تناوله الفكر اللغوي عن العلاقة اللغوية بين الدال والمدلول والمرجع، وتوسّع مفهومها في العصر الحديث من خلال الاهتمام بالوظيفة الإحالية التي تؤدّيها الكلمات في النصوص، وربطها بالسياقات التي أنتجت فيها، والمراجع التي تحيل عليها، ودور تلك الكلمات في تحقيق التلاحم النصّي.

وعرّف قاموس لاروس (Larousse) الفرنسي الإحالة (référence) في اللسانيات بأنها: «تلك الخاصية التي تطلق على العلامات اللغوية التي تسمح بالإشارة إلى كيانات غير لغوية (أشياء أو أفراد ينتمون إلى العالم الواقعي أو عالم خيالي)»⁴⁰. وعرّفها دي بوجراند في لسانيات النص بقوله: «بأنّها العلاقة بين العبارات من جهة وبين الأشياء والمواقف والعالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات»⁴¹

وقد عدّ أحمد المتوكّل "الإحالة" "كفعل تداولي" أو "فعل خطابي"، وعرّفها تعريفا تداوليا بقوله: «الإحالة علاقة تقوم بين الخطاب، وما يحيل عليه الخطاب إن في الواقع أو المتخيّل أو في خطاب سابق/لاحق»⁴². فالإحالة من المنظور التداولي، هي فعل تداولي⁴³، وقد طرحت عند "جول سيرل" كقضية تداولية-في عرضه لنظرية الأفعال الكلامية- فالعنصر المحيل هو جزء من المحتوى القضوي، وحتى تكون عملية الإحالة ناجحة، لا بد أن تؤدي وظيفة "التعيين"، إضافة إلى شرط الوجود، والذي يعني أن يوجد شيء واحد ووحيد ينطبق عليه إلقاء المتكلم للعبارة⁴⁴، أي شيئا واحدا يقصده، وينطبق عليه الوصف.

ويعرّف "جون سيرل" التعيين بقوله: «أن يكون السامع قادرا على تعيين الشيء بالانطلاق من إلقاء المتكلم للعبارة، وأقصد بالتعيين هنا أنه ينبغي أن يزول كل شك أو لبس بخصوص الشيء المتحدث عنه على وجه الدق»⁴⁵. والتعيين هو إجراء لا بدّ منه في تحديد المحال عليه، أو المتحدث عنه، وهذا هو الجانب الوظيفي للإحالة. فدورها الأساسي ربط اللغة بالعالم الخارجي، وجون سيرل في فلسفة اللغة، يعطي للإحالة أهمية بالغة لأن علمها مدار الكشف عن مقاصد المتكلمين، وتبيان مواقفهم إزاء العالم الخارجي، لذا راح سيرل يحدّد الشروط اللازمة لتحقيق مبدأ التعيين، ويحدّد الأوصاف اللازمة للعناصر اللغوية التي تؤهلها لأداء وظيفة الإحالة كفعل كلامي.

ويكاد يكون هناك إجماع بين اللغويين على المقولات اللغوية التي تؤدّي وظيفة الإحالة دلالة وتأويلا، وهي خمس مقولات: الاسم المشترك، والاسم العلم، اسم الإشارة، الضمير والموصول، فهذه العناصر وبإجماع اللسانيين تؤدّي وظيفة الإحالة في الخطاب، وترتبط العنصر بالمرجع الذي يحيل عليه.

وقد خصّ سيرل "الأوصاف المفردة المعرّفة" باهتمام خاص⁴⁶ عن بقية العناصر اللغوية المذكورة سابقا، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على إدراكه لقوّة الإحالة فيها، وهو ما أكّده نحائنا القدامى في تحديد درجات للتعريف والتنكير من القوّة إلى الضعف⁴⁷. والسؤال المطروح هنا: هل ينطبق شرطا الإحالة التداولية؛ شرط الوجود والتعيين على وظيفة الفاعل في العربية؟

2-3- سمات الإحالة التداولية للفاعل في العربية:

سبق وأن تحدثنا عن الطبيعة الصرفية للعناصر التي تؤدّي وظيفة الإحالة في العمل اللغوي كالاسم المعرّف، وأسماء الإشارة، والضمائر، وعليه، يتعين أن "الفاعل" في العربية يأتي على عدة صور هي في الحقيقة عناصر محيلة، وإلا كيف نعرف من قام بالفعل حقيقة ونحدّده؟ واللغة في واقع الأمر، هي أحداث كلامية، وتعبير عن وقائع لها مراجع في العالم الخارجي.

إنّ من صور "الفاعل" في العربية أن يأتي اسماً ظاهراً، معرفة أو نكرة، ويأتي ضميراً: ضمير رفع منفصل أو ضميراً متصلاً، ويأتي اسم إشارة، واسم موصول، واسم علم، واسماً مشتركاً، وكل هذه الصور يمكننا من "تعيين" ما تحيل عليه في الواقع، وتحديدّه، انطلاقاً من شرط الوجود، والوصف.

وينبغي أن نعرف، أن كل صيغة من الصيغ المذكورة سابقاً، لها بعد معنويّ خاصّ، أي وظيفة تواصلية تختلف عن باقي الصيغ، يكشف عنها سياق الخطاب، وقد توسّعت نظرية النحو الوظيفي، في تناول هذه السياقات للعناصر الإحالية المذكورة سابقاً، لأهميتها في بناء الخطاب. من خلال عملية رصد للخصائص الإحالية في اللغة العربية.

و انطلق "أحمد المتوكل" من أرضية تراثية لأبرز مفكّري العربية القدامى، محاولاً دمج آرائهم في نموذج "نحو الخطاب الوظيفي".

فحدّد طبيعة المحال عليه، فيكون إمّا واقعة أو قضية أو فعلاً خطابياً أو نصّاً كاملاً⁴⁸، وتختلف وظائف العناصر اللغوية في شغلها لهذه الأنواع كالمسند والمسند إليه والمتّمات من متّم إلى آخر

يعدّ "سيمون ديك" الإحالة فعلاً تداولياً لأنّه يربط بين أربعة عناصر: الخطاب و ما يحيل عليه حضوراً أو ذكراً والمتخاطبين والمخزون الدّهني الذي يعتقد المتكلّم توافره لدى المخاطب إبان التّخاطب⁴⁹

وعلى أساس مخزون المخاطب الدّهني المفترض، يميّز "ديك" بين إحالتين: "إحالة بناء" و "إحالة تعيين"؛ النّوع الأول يتحقّق حين يُقصد حمل المخاطب على تمثيل ذات غير متوافرة لديه، و يتحقّق النّوع الثّاني حين يكون المقصود بها حمل المخاطب على التعرّف على ذات يتضمّنها مخزونه الدّهني، ويمثّل أحمد المتوكلّ بالمثالين التاليين على التوالي:

1- زارني رجل 2- زارني من زارك أمس.

فإحالة البناء يقصد بها أن يكون العنصر المحيل نكرة، وفي هذا الموقف الخطابي يستدعي الأمر من المخاطب الاستفسار والاستفهام، كأن يقول: "ومن تقصد؟" أو "من يكون؟"، ومن ثمّ إدماجه لاستكمال بناء عملية التّخاطب.

وإحالة التّعيين، يكون فيها العنصر المحيل معرّفاً معرفة غير كاملة أو موصوفاً وصفاً محدّداً يحتاج للتّعيين التّام، وبإمكان المخاطب تعيينه لأنّه حاضر في ذهنه. ومن خلال المثالين السابقين يتبيّن أن الفاعل في العربية يشغل وظيفتي التّعيين والبناء. أمّا من حيث المحال عليه نفسه، فإنّ "ديك" يقترح ثلاث ثنائيات، هي ثنائية المعرّف/المنكّر، وثنائية العام/الخاص، و ثنائية المقيّد/المطلق، وهي الثّنائيات نفسها حدّدها (هنخفلد و ماكنزي 2008) في نحو الخطاب الوظيفي، و أكّد "أحمد المتوكلّ" أنّ جعل كلا التّحويين الإحالة فعلاً تداولياً يتّفق مع طرح اللّغويين العرب القدامى خاصة البلاغيين وعلماء الأصول، فقد اهتمّوا بالعلاقة القائمة بين العبارة وما تحيل عليه، وبينها وبين وضع التّخاير القائم بين المشاركين في عملية التّخاطب، فقد قسّموا السّمات الإحالية إلى معرّف/ منكّر، مطلق/ مقيّد، عام/ خاص⁵⁰.

والملاحظ في اللّغة العربية، أنّ الفاعل يأتي متّسماً بالسّمات الإحالية التي حدّدها النحو الوظيفي والتّراث اللغوي العربي على حدّ سواء، إذ يأتي في صورة إحالة تعيين وإحالة بناء، أي، معرّفاً أو منكّراً، ويأتي مطلقاً أو مقيّداً، عامّاً أو خاصّاً. وهذا النّوع مرده إلى تنوّع مقامات الخطاب بين المتكلّم والسّامع.

أما التعريف والتّنكير، فقد تقدّم التّمثيل عنه، وفيما يأتي نمثّل للمطلق والمقيّد، والعام والخاص على التّرتيب:

1/ أ- قام الرئيس بتدشين نصباً تذكاريّاً. 1/ب- قام الرئيس عبد المجيد تبون بتدشين نصباً تذكاريّاً.

2/ أ- حضر الحفل كلّ مدعوّ 2/ب- لم يحضر الحفل إلّا بائع الخضّر.

والملاحظ من خلال الأمثلة، أن تعيين المحال عليه يتطلب الاعتماد على المخزون الذهني لدى السامع من جهة، و على السياق العام الذي تحيل إليه العبارة من جهة أخرى، وعليه فظاهرة الإحالة «أدخل في التداول منها في الدلالة إذ أنها ترتبط بالمقام، وتحديدًا بالمعلومات التي يفترض المتكلم وجودها لدى المخاطب عن المحال عليه حين عملية التواصل»⁵¹.

ولننظر في العبارة التالية التي يظهر فيها الفاعل عنصرًا محوريًا في ربط العبارة بما تحيل عليه في الواقع:
افتتح الرئيس المسجد الأعظم.

فكلمة الرئيس تحيل إلى رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" دون غيره، فالمسجد الأعظم لم يفتح إلا في عهده وهي الفترة الزمنية التي تمثل المقام أو السياق، أي تمثل مشيرًا زمنيًا تداوليًا ساعدنا على التأويل السليم للعبارة، ونشير هنا إلى دور العناصر الأخرى التي تحمل الوظيفة الإحالية وساعدت على نجاح عملية التعيين لدى السامع، إضافة إلى شرط الوجود الذي وضعه سيرل، ونقصد هنا كلمة "المسجد الأعظم" التي حدّدت الشيء الوحيد الذي تنطبق عليه العبارة، فزال كل شك أو لبس حول المتحدث عنه. فكلمتا "الرئيس" و "المسجد الأعظم"، ينتميان إلى ما أسماه سيرل "الأوصاف المفردة المعرّفة"، وإحالتها اتّسمتا بالتقييد والتخصيص والتعريف والتعيين.

خاتمة

وفي خاتمة هذا البحث، يتبيّن لنا أنّ للفاعل في العربية ظواهر تركيبية متنوّعة ترتبط بالسياق؛ وهذا يجعل منه درسا خصبا لإعادة توصيفه من المنظور التداولي، ابتداء من علامته الإعرابية الرفع الخاضعة لشروط الاستعمال اللغوي النابع من فصاحة العربية، وهو مستوى لا يتحدّد إلا أثناء الاستعمال، إضافة إلى علاقته الإسنادية التي تختزل كل أبنية الإنجاز، وبإخراجها من الكمون إلى الفعل بالقوّة، تتوالد المقاصد وتبنى التأويلات. ثم إنّ المسند إليه جزء رئيسي من المحتوى القضيّ للفعل الكلامي، وعليه، فهو يتسم بسمات إحالية تخضع لشروط التداولية، ومنها ضرورة تعيين المتحدث عنه أو عدم تعيينه حسب ظروف المقام، والعربية غنية بالصيغ التي يأتي عليها الفاعل ليؤدّي وظائفه الإحالية.

الهوامش والإحالات

¹ جمال الدين محمد بن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 1، مادة (فعل)، م 528/11.

² مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط 4، 1425هـ - 2004م، مادة (فعل)، ص: 695.

³ رضي الدين الاسترأبادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، سلسلة نشر الرسائل الجامعية 13، ط 1، 1414هـ - 1993م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. 201/1.

⁴ نفسه.

⁵ نفسه.

⁶ - ينظر المنصف عاشور: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسم بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، وتنمية فنون الرسم، تونس، ط 2015، ص: 271 و 321 و 362 وما بعدها.

⁷ شرح الرضي: 200/1.

⁸ نفسه.

⁹ نفسه.

¹⁰ المنصف عاشور، مرجع سابق، ص: 362.

¹¹ - سورة الأعراف، الآية 48.

¹² - سورة الأنعام، الآية 164.

¹³ - سيبويه: الكتاب، تح: إميل بدوي يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2009، المجلد 1، ص: 48.

¹⁴ - المصدر نفسه، ص: 68.

¹⁵ - ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها: دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1994، ص: 181 وما بعدها.

- 16 - نقصد هنا، تعريفه للنحو: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه...ليلحق من ليس من أهلها بأهلها في الفصاحة».
- 17 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، هامش الكتاب سيوبيه، 1م، ص: 66.
- 18 - أبو الحسن الوراق: علل النحو، ت: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3/2013، ص: 376. وفي شرحه لهذه الفكرة، رجع الوراق إلى: شرح المفصل لابن يعيش، والمقتصد للجرجاني (عبد القاهر) وأسرار البلاغة لابن الأنباري.
- 19 - السيرافي، شرح الكتاب، هامش الكتاب، ص: 66.
- 20 - نفسه.
- 21 - الوراق: علل النحو، ص: 377.
- 22 - نفسه.
- 23 - خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1421هـ-2001م، ص: 51.
- 24 - نفسه، ص: 52.
- 25 - ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: صلاح عبد العزيز علي السيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط2/1429هـ-2008م، م2، ص: 507.
- 26 - نفسه.
- 27 - جاك موشر وأن ريبول: القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الباحثين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط2/2010، ص: 51.
- 28 - نفسه، ص: 53.
- 29 - المرجع نفسه، ص: 52.
- 30 - المرجع نفسه، ص: 55-56.
- 31 - مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1/1429هـ-2008م، ص: 08.
- 32 - العياشي أدراوي: الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية الظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1/2011م، ص: 73.
- 33 - خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص: 56.
- 34 - نفسه، وهو هنا يشرح فكرة سيبويه.
- 35 - ابن جني: الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ج11/1.
- 36 - خالد ميلاد، مرجع سابق، ص: 528.
- 37 - جون ر.سورل: الأعمال اللغوية، بحث في فلسفة اللغة، تر: أميرة غنيم، دار سيناترا، المركز الوطني، ط1، 2015، ص: 48.
- 38 - ينظر نفسه، ص: من 48 إلى 53.
- 39 - ينظر لسان العرب، م184/11 وما بعدها.
- 40 الموقع الإلكتروني: <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/référence/67438>
- 41 روبرت دي بوجراند: النصّ والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1418-1998، ص: 172.
- 42 - أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم، ناشرون، دار الأمان، الرباط، ط1/2010، ص: 73.
- 43 - ينظر إلى: جون سيرل: الأعمال اللغوية، ص: 129 وما بعدها. وإلى: أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص: 75 وما بعدها.
- 44 - جون سيرل، مرجع سابق، ص: 146.
- 45 - المرجع نفسه، ص: 150.
- 46 - ينظر المرجع نفسه، ص: 129 وما بعدها.
- 47 - ينظر سيبويه: الكتاب، 47/1. والميرزا: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، مصر، 1415هـ-1994م، 3/186. والمنصف عاشور: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص: 233.
- 48 - أحمد المتوكل: مرجع سابق، ص: 74.
- 49 - نفسه، ص: 78.
- 50 - ينظر المرجع نفسه، ص: 78-79.
- 51 - المرجع نفسه، ص: 74.

قائمة المصادر والمراجع

المعاجم:

- 1- جمال الدين محمد بن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، دت.
- 2- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ - 2004م

المؤلفات:

- 3- أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم، ناشرون، دار الأمان، الرباط، ط2010/1
- 4- جاك موشلر وأن ريبول: القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الباحثين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط2010/2.
- 5- جون ر.سورل: الأعمال اللغوية، بحث في فلسفة اللغة، تر: أميرة غنيم، دار سيناترا، المركز الوطني، ط1، 2015.
- 6- الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2009.(هامش الكتاب).
- 7- أبو الحسن الوراق: علل النحو، ت: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2013/3
- 8- المنصف عاشور: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسم بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، وتنمية فنون الرسم، تونس، ط2015
- 9- مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1/1429هـ-2008م
- 10- أبو الفتح ابن جني: الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ج1/11.
- 11- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: صلاح عبد العزيز علي السيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط2/1429هـ-2008م.
- 12- رضي الدين الأسترابادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، سلسلة نشر الرسائل الجامعية 13، ط1، 1414هـ-1993م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- 13- روبرت دي بوجراند: النصّ والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1418-1998.
- 14- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها: دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1994.
- 15- خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1421هـ-2001م.
- 16- أبو العباس المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، مصر، 1415هـ-1994م.
- 17- عمرو بن عثمان بن قنبر (سبويه): الكتاب، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2009.
- 18- العياشي أدراوي: الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية الظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1/2011م.
- 19- الموقع الإلكتروني: <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/référence/67438>